الأمم المتحدة S/2004/881

مجلس الأمن

Distr.: General
2 November 2004
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام بشأن السودان المقدم عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) والفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ والفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

ثانيا – الأمن

٢ – قدمت حكومة السودان، في اجتماع آلية التنفيذ المشتركة المعقود في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وثائق بشأن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ التزاماتها بموجب البلاغ المشترك الموقع عليه في ٣ تموز/يوليه، ورحبت بولاية بعثة الاتحاد الأفريقي المعززة في أعقاب البلاغ الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

٣ – وفي ذلك الاجتماع، ذكر نائب رئيس لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي أنه على حين قدمت الحكومة قائمة دقيقة لمواقع قواتها في دارفور، فإنها لم تضمِّنها تفاصيل عن حجم وطبيعة الوحدات العسكرية في كل موقع. وأشار إلى أن حركتي المتمردين لم تفِ هي أيضا بالتزاماتها. فلم تقدم حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان إلا قائمة بالقرى التي يقولون إنها تحت سيطرتهم ولم تقدم حركة العدالة والمساواة سوى قائمة بالمناطق العامة الخاضعة لسيطرتها. وفي اجتماع بممثلي الخاص في أعقاب اجتماع آلية التنفيذ المشتركة، وعدت الحكومة بتقديم معلومات كاملة للجنة وقف إطلاق النار بشأن انتشار قواتها في كافة أنحاء دارفور.

051104 051104 04-58728 (A)
0458728

٤ - وفي اجتماع آلية التنفيذ المشتركة المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر، وافقت الحكومة على أن التقدم المحرز نحو بلوغ الأمن الكامل يعني أن الإنجازات التي تحققت إلى حينه سيجري المحافظة عليها وتحسينها. وكان يتعين ألا ينعكس مسار هذا التقدم. على أن شهر تشرين الأول/أكتوبر شهد تدهورا في الأوضاع الأمنية في دارفور.

٥ - وقد أبلغ المراقبون ووكالات المساعدة الإنسانية، العاملون في دارفور الأمم المتحدة بالأحداث الوارد بيانها أدناه. وقد جرى تدقيق صحة هذه التقارير مع مصادر الأخبار على جانبي الصراع.

- هاجمت القوات الحكومية تدعمها ميليشيا الجنجويد معسكرا لجيش تحرير السودان في شمال دارفور في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وأفادت التقارير باستمرار القتال في قرية اللّعيت في شمال دارفور بين الحكومة وجيش تحرير السودان في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أدى ذلك إلى هلاك الكثيرين وأمسى الآلاف من المدنيين في حاجة إلى المساعدة.

- أفادت الأنباء بأن جيش حركة تحرير السودان هاجم مراكز للشرطة تسع مرات في تشرين الأول/أكتوبر، وقتل تسعة من رجال الشرطة على الأقل. ونُصب كمين للقوات الحكومية يومي ٢ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر في جنوب دارفور، وفي ٦ و ١٣ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في غرب دارفور، وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر في شمال دارفور. وفي أوائل تشرين الأول/أكتوبر هوجمت قافلة ضمت نائبي وزيرين وكانت تشق طريقها عبر شمال دارفور، مما أسفر عن مصرع أحد المسؤولين الرسميين. كما أفادت الأنباء بأن عناصر من جيش تحرير السودان سلبت من البدو في جنوب دارفور، ٥٠ رأسا من الماشية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر.

- هاجم رجال مسلحون على صهوات الجياد قرية في شمال دارفور في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وقتلوا أربعة من المدنيين وسرقوا بعض الماشية. ووقع هجوم في شمال دارفور في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر دام ثلاثة أيام على الأقل وأدى إلى مصرع عدد كبير من الأشخاص. واختُطفت امرأتان كانتا تعملان في عيادة صحية في شمال دارفور في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. كما اختُطف سبع نساء وادُّعي أنهن اغتُصبن في غرب دارفور في ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

- وفي جنوب دارفور، أُعمِلت يد التقتيل فيما لا يقل عن ١٤ مدنيا في ساحة سوق في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وهوجمت مركبة مدنية في ٢ تشرين الأول/أكتوبر وقتل ثمانية مدنيين عندما هوجمت المركبة التي كانوا يستقلونها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر في شمال دارفور.

- هوجمت جماعة من التجار فوق ظهور الحمير في غرب دارفور في ٣ تشرين الأول/أكتوبر وقتل أحد الأشخاص. وتعرضت حافلة مكتظة بالمدنيين للسطو في شمال دارفور في ٥ تشرين الأول/أكتوبر.

- وفي شمال دارفور، هوجمت قافلة من المدنيين في ١١ تشرين الأول/أكتوبر؛ وأصيب اثنان بجروح واختُطف آخرون مع مركباتهم. وقد تم إطلاق سراحهم في اليوم التالي.

- نشب قتال اشترك فيه ما يصل إلى ١٠٠ من الجنجويد في جنوب دارفور في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وفي المنطقة نفسها، تعرضت مجموعة من الحجاج النيجيريين للسطو من جانب ٢٠ من الرجال المسلحين، وتعرضت النساء لاعتداءات جنسية.

- أُوقفت مركبات تابعة للأمم المتحدة وسُرقت منها أجهزة للإرسال اللاسلكي وأمتعة شخصية في ١ تشرين الأول/أكتوبر في جنوب دارفور. وجرى نهب المركبات التابعة للمنظمات غير الحكومية الدولية تحت تهديد السلاح في جنوب دارفور في ٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأوقف جيش تحرير السودان و/أو رجال مسلحون شاحنات محمَّلة ببضائع من برنامج الأغذية العالمي في جنوب دارفور فيما لا يقل عن خمس مناسبات منفصلة في تشرين الأول/أكتوبر. وأفادت التقارير بأن سلطات الأمن الحكومية نزحت الوقود من شاحنة مأجورة لإحدى المنظمات غير الحكومية الدولية مرتين في شمال دارفور في النصف الأول من تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، لقي اثنان من العاملين مع منظمات غير حكومية مصرعهم عندما اصطدمت مركبتهم بلغم بري في شمال دارفور. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أصيب اثنان من العاملين مع منظمات غير حكومية بجروح عندما أطلق جنود حكوميون النار على المركبة التي كانوا يستقلونها في غرب دارفور. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، في شمال دارفور، أطلق جنود حكوميون طلقات في الهواء لإيقاف مركبتين تابعتين لمنظمات غير الحكومية، وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أوقفت مركبات تابعة لمنظمات غير حكومية تحت تهديد السلاح. وأُخلي سبيل المركبات بعد ساعة ومعها العاملين الاثنين.

- قرب نهاية الشهر، أمست الحالة بالغة التوتر. فقد أدى سلب عدد كبير من الجمال من القبائل العربية واختطاف ١٨ مدنيا من حافلة ركاب إلى تجمع عدد كبير من أفراد الميليشيات في المنطقة المحيطة بزالنجي في غرب دارفور. وأصدر قادة الميليشيات

إنذارا مهلته ٤٨ ساعة بعده يشرعون في الرد الانتقامي. ومن شأن هذا أن يسفر حتما عن هجمات واسعة النطاق على المدنيين وعن تشريد للأشخاص يمكن أن يؤدي إلى خسائر جسيمة في الأرواح. وقررت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تقلل من وجودها في هذه المنطقة. وهناك أوضاع مماثلة بعض الشيء في شمال دارفور حول كُتُمْ، بينما توجد أنشطة متزايدة للميليشيات في نيالا بجنوب دارفور.

٦ - وهذه القائمة الطويلة ليست كاملة بأي حال. فالمعلومات كثيرا ما تكون مُربكة مشوشة والأوضاع على الطبيعة معقدة. ومهما يكن من أمر، ففي الإمكان، كما جاء في تقريري السابق، أن نستنتج حدوث اتجاهات معينة:

(أ) أمست الحالة متوترة بشكل متزايد في تشرين الأول/أكتوبر، واتسمت بنقصان الأمن وازدياد العنف عما كانت عليه في الشهر السابق.

(ب) استمرت انتهاكات وقف إطلاق النار طوال الشهر. بل زادت في الواقع من جانب الطرفين كليهما. ولا يُحجم أي من الطرفين عن القيام بهجمات ضد الآخر أو يمارس ضبط النفس عندما يُهاجم كما أكد نائب رئيس لجنة وقف إطلاق النار في اجتماع آلية التنفيذ المشتركة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. بل إن تقارير لجنة إطلاق النار تشير إلى أن المراقبين التابعين لها وجدوا أنفسهم أحيانا وسط القذائف الآتية من جميع الجهات أثناء قيامهم بتحقيقاتهم. ويبدو من هذه وغيرها من التقارير أن حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان كان مسؤولا عن العدد الأكبر من هذه الانتهاكات في تشرين الأول/أكتوبر.

(ج) ويسعى جيش حركة تحرير السودان إلى إعلان سيطرته على منطقة أوسع في دارفور، واتخذ إجراءات لإغلاق عدد من الطرق ذات الأهمية الاستراتيجية. وفيما يبدو أنه حملة مدروسة لتعزيز قدرتها اللوجيستية والقتالية، هاجمت قوات حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان عددا كبيرا من مراكز الشرطة وما يُسمى بالأهداف الليِّنة، مستولية على ما بها من الأسلحة والذخائر. كما استولت هذه القوات على مركبات من رجال الشرطة، بيد أنها أخذتها أيضا تحت تهديد السلاح من وكالات تقديم المساعدة الإنسانية.

(د) وتحاول الحكومة تدعيم مواقعها وتوسيع رقعة الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، مستغلة أن المتمردين لم يكشفوا عن مواقعهم كما نص على ذلك اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار. وقد ردت على الضغط المتزايد من هجمات جيش حركة تحرير السودان بالشروع في عمليات تستخدم فيها قوات مشتركة من الجيش والشرطة والميليشيات بما في

ذلك الجماعات المعروفة للسكان المحليين والأشخاص المشردين داخليا بالجنجويد. وهذا التمييع في أدوار الأمن بين القوات العسكرية وقوات الشرطة والميليشيات يقوِّض المهمة الحيوية المتمثلة في إقرار وضع الشرطة كقوة لها مصداقيتها في الحفاظ على القانون والنظام.

(هـ) ولا تزال الطائرات العمودية وغيرها من الطائرات التي استُخدمت سابقا في إلقاء القنابل يجري استخدامها دعما لهذه العمليات. على أنه لا يزال غير واضح ما إذا كانت الطائرات قد استُخدمت حقيقة في تفريغ الأسلحة خلال المصادمات التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر. وتنتظر الأمم المتحدة نتيجة التحقق من هذا الأمر من لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي قبل التوصل إلى رأي في هذه الأنباء.

(و) وفي بداية الفترة المشمولة بالتقرير، لم تحدث هجمات الميليشيا على المدنيين على النطاق الضخم أو المنتظم الذي شوهد في الأشهر السابقة. وإنما كانت هذه الهجمات تقع من جانب مجموعات أصغر. على أن خطر وقوع هجمات على نطاق كبير زاد زيادة كبيرة قرب نهاية الشهر.

(ز) وزادت حالات الاختطاف وأنشطة العصابات وقطع الطرق زيادة كبيرة في تشرين الأول/أكتوبر فيما يلوح أنه انحراف تجاه حالة من الفوضى الخارجة على سيطرة القانون. ويؤثر هذا على حركة المدنيين، بما فيهم الحجاج المسافرين عبر السودان لأداء مناسك الحج، كما يعرقل إيصال المعونة الإنسانية.

(ح) وأبلغت مصادر مختلفة عن ظهور حركة تمرد جديدة في دارفور، تُعرف باسم الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية. وتُعلن هذه الحركة مسؤوليتها عن هجمات ضد القوات الحكومية، ولكنها هددت أيضا لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي التي لا تعترف بها هذه الحركة حيث أنها ليست طرفا في أي اتفاق لوقف إطلاق النار. وعلاوة على ذلك، حدثت أيضا مصادمات بين حركة العدالة والمساواة والحركة الوطنية للإصلاح والتنمية. وعلاوة على ذلك، ظهرت في غربي كردفان مجموعة مسلحة جديدة مناهضة للحكومة تُسمى الشهامة. وتدعو هذه المجموعة إلى التوزيع العادل للثروة والسلطة وتحسين فرص التعليم والعمالة لشعب تلك الولاية. وتطالب هذه الحركة أيضا باستعراض بروتوكولات تقاسم السلطة والثروة وتنقيح البروتوكول المتعلق بجبال النوبة والمناطق الجنوبية للنيل الأزرق الموقعة من قِبل الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان/جيش الحركة الشعبية لتحرير السودان وزاد من انعدام الأمن نشوب القتال بين حركات المتمردين وانتشار الأنشطة إلى أنحاء من السودان خارج منطقة دارفور.

٧ - إن عواقب ذلك القتال بالنسبة للعمليات الإنسانية وبالنسبة للعاملين في مجال تقديم المعونات مأسوية تدعو إلى الانزعاج البالغ. فاللّغم الذي أدى إلى مقتل اثنين من العاملين مع المنظمات غير الحكومية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر يبدو أنه زُرع مؤخرا جدا وقد يكون جزءا من حملة أوسع لزرع الألغام. ويمثل هذا للعاملين في حقل المعونة الإنسانية والمدنيين تهديدا جديدا بالهلاك إضافة إلى أعمال العصابات والترويع التي يواجهونها حتى الآن. وعلاوة على ذلك، تعرض الموظفون الوطنيون التابعون للمنظمات الدولية غير الحكومية للاعتقال من جانب قوات الأمن الحكومية في عدة مناسبات. وهذا كله يدعو إلى بالغ القلق.

ثالثا - نزع سلاح ميليشيا الجنجويد وغيرها من الميليشيات المسلحة والجماعات الخارجة على سلطة القانون

٨ - في اجتماع آلية التنفيذ المشتركة، أعلنت الحكومة أنها نزعت سلاح ٢٧٢ عنصرا من عناصر الجنجويد حول كاس في جنوب دارفور، و ٣٥٠ من عناصر الجنجويد من كُلبس في غرب دارفور، وزهاء ٢ ٦٠٠ من عناصر الميليشيا في الفاشر، شمال دارفور. وقيل إن نزع السلاح تم عن طريق مزيج من الإجراءات كالاعتقال وشراء الأسلحة والتخلي طوعا عن الأسلحة للحكومة من جانب بعض المقاتلين.

٩ - ولئن كان نزع السلاح على أي نطاق يُعتبر تقدما نحو وفاء الحكومة بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، فليس من المحتمل أن تقلل هذه الجهود من مستويات انعدام الأمن أو إعادة الثقة ما لم يجر القيام بها وفقا لمنهجية منتظمة وتخضع لإجراءات تحقق مستقلة. ولقد وافقت الحكومة مع ممثلي الخاص على أن تحقق لجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي من نزع سلاح قوة الدفاع الشعبية. كما ستقوم الحكومة بتزويد لجنة وقف إطلاق النار بأية معلومات عن اعتقال أو نزع سلاح عناصر ميليشيا الجنجويد أو غيرها من المجموعات المسلحة وفقا للفقرة ٩ من القرار ١٥٦٤ (٢٠٠٤). على أن لجنة وقف إطلاق النار أكدت، في الاجتماع المعقود في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر أنها لم تُدْع من جانب الحكومة للتحقق من أي عملية لنزع السلاح. كذلك لم تتلق الأمم المتحدة أية معلومات تتيح لها التحقق من حدوث نزع السلاح. وفي اجتماع آلية التنفيذ المشتركة المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر، أعلنت الحكومة، أنها بسبيل أن تبعث بتفاصيل خطة لإنشاء لجنة لجمع الأسلحة، على أن تلك الخطة لم تُقدَّم بعد. إن نزع السلاح، دون وجود موارد لضمان أن المقاتلين الذين يتم تسريحهم لن ينضموا إلى ميليشيات أخرى أو يصبحوا عصابات، لن يحقق شيئا يذكر لتحسين الحالة في دارفور. ونزع السلاح دون تحقق لا يُشكِّل

دليلا مقنعا على أن الحكومة أوفت بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن أو غيرها من الترتيبات، ولا سيما البلاغ المشترك.

١٠ - وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ملحة إلى برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لئلا يغدو نزع سلاح المحاربين وتسريحهم نفسه مصدرا لانعدام الأمن. وليس من المحتمل أن يُكلل برنامج عريض ومنهجي كهذا في مناخ انعدام الأمن الراهن الذي يتميَّز بانتشار انتهاكات وقف إطلاق النار وجرائم العصابات واستمرار الاعتداءات على المدنيين. وما دام لا يوجد جهد موثوق لإنهاء الإفلات من العقاب، فإن الخوف من الهجمات ومعرفة أن مرتكبي الفظائع السابقة ما زالوا مطلقي السراح يجعلان من الصعوبة بمكان أن يتخفف الناس من ارتباطهم بأسلحتهم. وعلاوة على مسؤولية الحكومة غير المُقيَّدة بنزع سلاح ميليشيا الجنجويد، كما جاء تفصيله في القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، لا سبيل إلى نجاح نزع السلاح الأعم إلا إذا كان هناك تصميم حقيقي من جانب الحكومة على وضع حد للإفلات من العقاب والتزام قوي من كافة الأطراف بدعم اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار.

رابعا - الإفلات من العقاب وبناء الثقة

١١ - ثمة مؤشرات قوية على ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور على نطاق كبير ومنتظم. وقد أكد هذا عدد من كبار خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان الذين زاروا المنطقة بما فيهم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومستشاري الخاص المعني بمنع إبادة الأجناس والخبراء المستقلون التابعون للجنة حقوق الإنسان. وقد أفاد مراقبو حقوق الإنسان مؤخرا بأن أفرادا مسلحين استخرجوا أكثر من ٤٠ جثة من مقبرة جماعية في شوبا بشمال دارفور، وما انفكوا يعملون في موقع آخر فيما يبدو أنه محاولة لطمس الأدلة على وقوع أعمال القتل الجماعي.

١٢ - ولقد كان نزع سلاح ميليشيا الجنجويد واعتقال قادتهم وتقديمهم إلى العدالة، أحد المطالب الرئيسية لمجلس الأمن في القرار ١٥٥٦ (٢٠٠٤). وفي اجتماع آلية التنفيذ المشتركة المعقود في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الحكومة الحكم الصادر على أحد المُدَّعى بقيادتهم للجنجويد، وهو محمد بربري حسب النبي، الذي أُدين من قِبَل محكمة خاصة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر بجرائم السطو والتآمر الجنائي والإخلال الجنائي بالأمن. وفي قضية منفصلة، أصدرت محكمة نيالا الخاصة أحكاما بالسجن وبالإعدام على خمسة رجال، منهم اثنان من رجال الشرطة، قُبض عليهم في تموز/يوليه بتُهم تتعلق بإحراق ونهب قرية في جنوب دارفور. وفي قضية أخرى نُمِّيت إلى علم آلية التنفيذ المشتركة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، أدانت محكمة عسكرية أحد أفراد المخابرات في جريمة تعذيب وأصدرت حكمها عليه

بالسجن عاما واحدا. وفي الاجتماع نفسه، أُعطيت معلومات بشأن حالات ما زالت قيد التحقيق. ويتعلق جميع هذه الحالات تقريبا ''برجال مسلحين مجهولين''.

١٣ - وعلى الرغم مما يبدو من اتخاذ إجراءات محددة لوضع حد للإفلات من العقاب فإن تلك الحالات تمثل عددا بالغ الضآلة من حيث كمّ الاتهامات المعلنة وعدد الأشخاص الذين أُدينوا بارتكاب هذه الجرائم. وما من شك في أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمحاسبة المرتكبين لا تتناسب مع حجم وخطورة هذه الجرائم. ويتعين على الحكومة أن تفعل أكثر من ذلك بكثير للوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد.

١٤ - وفي اجتماع آلية التنفيذ المعقود في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، قدم والي جنوب دارفور وصفا للمبادرة التي اضطُلع بها مؤخرا لحل المنازعات بين القبائل، والتي أشار إلى أنها جلبت السلام إلى جنوب دارفور بين قبائل الرزيقات والترجم والفور اوالبرقي والمعاليا. وقال إن الحل الناجح تحقق باستقدام زعماء القبائل من خارج دارفور واستخدام الوسائل التقليدية للعدالة، بما في ذلك التعويضات. وأشار إلى أن هذا النهج قد يمثل نموذجا يُحتذى في الأنحاء الأخرى للبلد. وقد صرح ممثلي الخاص بأن عملا كهذا جدير بأن يكون محل ترحيب، ولا سيما في حالات الصراع بين القبائل. على أنه أعلن أن آراء الضحايا وأسرهم ينبغي أن تتجلى في هذا الإجراء كيما تكون النتيجة عادلة ومستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الإجراءات لا يمكن إلا أن تكمل، لا أن تكون بديلا عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقديم الجناة إلى العدالة كما طالب به قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤).

١٥ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أعْلنْت إنشاء لجنة تحقيق دولية عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٦٤ (٢٠٠٤). وسيعمل البروفيسور أنطونيو كاسيسي (إيطاليا) رئيسا لها. وسيكون هناك فريق للبحوث القانونية، يضم موظفين عملوا في القضايا المتعلقة بالسودان ودارفور. وتقوم مفوضية حقوق الإنسان باتخاذ الترتيبات اللازمة لإنشاء فريق البحوث وأمانة.

١٦ - وسوف يرأس فريق التحقيقات المُنشأ للجنة التحقيق الدولية رئيس محققين يدعمه فريق من ستة محققين، وثلاثة من خبراء الشؤون القانونية، وأربعة محللين وستة مترجمين شفويين. وسيتعين على فريق المحققين، على الأرجح، أن يقضي زهاء ٤٠ يوما في السودان بالإضافة إلى الوقت المنفق مع أعضاء اللجنة أنفسهم. وسيرأس فريق الدعم الأمني أحد كبار موظفي الأمن يعاونه مساعدون للأمن الميداني وموظفو دعم إضافيون. وقد بدأت اللجنة أعمالها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر وأمامها ثلاثة أشهر للفراغ من عملها وإفادتي بما انتهت إليه. وتعتزم اللجنة السفر إلى السودان، بما فيها دارفور، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

خامسا – الأوضاع الإنسانية في دارفور

١٧ – ارتفع العدد التقديري للأشخاص المضرورين من جراء الصراع الدائر في دارفور من ١,٨ مليون شخص في ١ أيلول/سبتمبر إلى مليوني شخص في ١ تشرين الأول/أكتوبر، وهو اتجاه صعودي يتوقع أن يستمر حتى نهاية العام. ومنشأ هذه الزيادة في المقام الأول هو تزايد عدد السكان المشردين داخليا الذين يبلغ عددهم حاليا ١,٦ مليون نسمة. وهناك ٤٠٠ ٠٠٠ شخص آخرين يُقدر حاليا أنهم مضرورون بالصراع وبحاجة إلى المساعدة الإنسانية، ويمثل الرقم ٢ مليون زيادة قدرها ١٠٠ في المائة في عدد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ويعني هذا أن ما يقرب من ثُلث العدد التقديري لسكان دارفور هم الآن بحاجة إلى مساعدة من المجتمع الدولي لإنقاذ حياتهم.

١٨ – ومن الزيادة الصافية وقدرها ١٥٠ ٠٠٠ شخص تقريبا في عدد المشردين داخليا، هناك ١٠٠ ٠٠٠ شخص شُردوا مؤخرا نتيجة لانعدام الأمن أو جاذبية المساعدة المقدمة في المخيمات نظرا لتدهور آلياتهم الخاصة بالتصدي لتلك الأوضاع. وشهدت منطقة جنوب دارفور أكبر زيادة في عدد الأشخاص المشردين داخليا (زهاء ١٢٠ ٠٠٠ شخصا)، يُفسِّر ذلك ارتفاع مستوى فقدان الأمن السائد في تلك المنطقة خلال هذه الفترة. فقد أدى تجدد القتال في منطقة ياسين، على سبيل المثال، إلى المزيد من تشريد الأشخاص وتوجههم إلى مخيم وكلمة في نيالا فضلا عن مدينة نيالا نفسها. وأفاد قادمون آخرون من الأشخاص المشردين داخليا بأنهم اضطُروا إلى الانتقال نظرا لنفادْ مخزوناتهم الغذائية بسبب فشل الموسم الزراعي لعام ٢٠٠٤ — مما أدى إلى زيادة هشاشة أوضاعهم وانعدام الأمن الغذائي في كثير من أنحاء دارفور. وسُجل انخفاض طفيف في عدد الأشخاص النازحين داخليا في شمال دارفور بسبب التحسينات المدخلة على التسجيل. وقد انتهى استقصاء قام به برنامج الأغذية العالمي أن ما يقرب من رُبع الأشخاص المشردين داخليا يواجهون نقصا خطيرا في الأغذية. وثمانية في المائة منهم لا يتلقون أي معونة غذائية على الإطلاق.

١٩ – ولقد أحرزت الأمم المتحدة وشركاؤها في أوساط المساعدة الإنسانية تقدما في تلبية الاحتياجات الفائقة الأهمية لإنقاذ الأرواح للسكان المضرورين من الصراع وذلك للفترة المنتهية في ١تشرين الأول/أكتوبر. فقد تم إيصال الأغذية إلى ٧٠ في المائة من السكان الذين عُرِّفوا بأنهم من المستضعفين المُعرضين للمخاطر، مقارنة بما يزيد قليلا على ٥٠ في المائة خلال الشهر السابق. وارتفع عدد المستفيدين من المعونات الغذائية، من قرابة ٩٤٠ ٠٠٠ شخص إلى ١,٤ مليون شخص خلال هذه الفترة – زيادة تتجاوز قليلا ٥٠ في المائة. ولا تزال التغطية من حيث المأوى وما يتصل بذلك من البنود غير الغذائية متوقفة

عند ما يزيد قليلا على نصف السكان المتأثرين، حتى بالرغم من زيادة الدعم بصورته المُطلقة. ويرجع السبب الرئيسي لذلك إلى النمو المستمر في عدد المحتاجين من السكان، مقرونا بنقص قدرات التوزيع. وبالمثل، بالرغم من حدوث زيادة في العدد المطلق لأولئك الذين يحصلون على مساعدة في قطاع المياه والمرافق الصحية، فقد أسفر ارتفاع أعداد السكان المضرورين عن نشوء فجوة تربو على ٥٥ في المائة. وقد زادت فرص الاستفادة من المرافق الصحية الأولية، وزاد توافر الأدوية الأساسية؛ على أن هناك الكثير من مناطق نقص الخدمات في دارفور حيث تظل الفجوات أوسع مما ينبغي، عند قرابة ٨٠ في المائة، ويعزى ذلك في حالات كثيرة إلى انعدام الأمن.

٢٠ - وبيَّنت الاستقصاءات الخاصة بالتغذية، التي أجرتها الأمم المتحدة ووكالاتها المساعدة الإنسانية الأخرى، معدلا شاملا لسوء التغذية الحاد مقداره ٢٢ في المائة ومعدلا لسوء التغذية الحاد إلى درجة شديدة مقداره ٤ في المائة. وتشير هذه الأرقام، رغم أنها لا تزال أرقاما أولية، إلى أوضاع بالغة الهشاشة. وطبقا لدراسة استقصائية أجراها مؤخرا برنامج الأغذية العالمي، فإن نصف عدد العائلات تقريبا في دارفور لا يزال مفتقرا إلى ما يكفي ليقتات به.

٢١ - وفي مجالي الصحة والتعليم، فإن الأطفال كما هو الحال دائما، هم الضعفاء بصفة خاصة. ذلك أن ما يربو على ٤٠ في المائة من الأطفال المشردين داخليا مصابون بالإسهال، وما يقرب من خُمسهم مصابون بالتهابات الجهاز التنفسي الحادة. وطبقا لدراسة استقصائية أجراها برنامج الأغذية العالمي مؤخرا، فإن زهاء ٢٢ في المائة من الأطفال مصابون بسوء التغذية، وأقل من واحد من كل خمسة أطفال مصابون بسوء التغذية ويحتاجون إلى تغذية تكميلية هم الذين يجري إسعافهم ومساعدتهم حاليا. ولقد تم إحراز تقدم في تثبيت أوضاع سوء التغذية في مناطق التركيز السكاني. ولقد شهد تعليم الأطفال انتكاسة ضخمة بسبب الأزمة في دارفور. ويُقدَّر أن نسبة الذين كان باستطاعتهم الحصول على التعليم الأساسي المستدام من السكان المتأثرين بالصراع في ١ تشرين الأول/أكتوبر لم تزد على ٢٠ في المائة إلا قليلا. وقد ظلت الفجوة التعليمية ثابتة رغم الزيادة في أعداد السكان المضرورين.

٢٢ - ولا يزال انعدام الأمن السائد وتشريد السكان يعرقل كافة نُظم كسب العيش. فالخسائر في الماشية تزيد على ٩٠ في المائة بالنسبة للسكان المشردين داخليا في المناطق التي تسيطِر عليها الحكومة. والتدخلات الغوثية حتى الآن محدودة حيث يعوق نقص التمويل أنشطة إنقاذ الماشية في حالات الطوارئ. ويُقدَّر أن أكثر من ٠٠٠ ٤٦٠ أسرة معيشية في دارفور ستكون في حاجة إلى المساعدة الغذائية في عام ٢٠٠٥.

٢٣ - وتظل قيود التمويل مبعث قلق كبير لأوساط المساعدة الإنسانية. وقد تلقَّت الوكالات حتى الآن قرابة ٧٥ في المائة من الاحتياجات (أو ٣٩٧ مليون دولار من أصل ٥٣٤ مليون دولار). ويمثل هذا تحسنا قريب العهد في الدعم المقدم من الجهات المانحة، ولكنه يترك ١٣٦ مليون دولار لا يزال يتعيَّن جمعها لعملية دارفور لعام ٢٠٠٤. ولا تزال بعض المجالات البالغة الأهمية وبعض آحاد الوكالات ناقصة التمويل بشكل كبير. وإذا أُريد للأمم المتحدة أن تفي بأهدافها في مجال تقديم المساعدة بنهاية سنة ٢٠٠٤، وأن يكون لها أثر أكبر كثيرا على الحالة الإنسانية، فالأمر بحاجة إلى توفير المزيد من الموارد. وبدون مواصلة تقديم مقادير كبيرة من الموارد، قد يضيع الكثير من المكاسب سُدى إذا لم يتسن زيادة المساعدة أكثر مما هي عليه للوفاء بالاحتياجات المتزايدة للسكان.

سادسا - وصول المساعدة الإنسانية

٢٤ - حاليا يتأثر وصول المساعدة الإنسانية في دارفور بعاملين، هما: مستوى انعدام الأمن، حيث يقتضي ذلك من وكالات المساعدة الإنسانية تعليق أنشطتها مؤقتا في بعض المناطق بغية حماية موظفيها؛ وأحوال الطرق والطقس التي يمكن أن تحد من إمكانية الانتقال إلى بعض المواقع، إن لم تجعلها متعذرة تماما. وتقل أهمية العامل الثاني مع اقتراب موسم الأمطار من نهايته. إلا أنه، كما وردت الملاحظة أعلاه، يمثل انعدام الأمن مصدر قلق متزايد حيث أدى إلى تقييد استخدام الطرق الرئيسية.

٢٥ - وحاليا، لا يتسنى الوصول سوى إلى ما يقل قليلا عن ٨٥ في المائة من الأشخاص المضرورين من الصراع والبالغ عددهم مليوني شخص في دارفور، وهي نسبة تماثل نسبة من تسنى الوصول إليهم في الشهر السابق. وتحظى ولاية غرب دارفور بأكبر قدر من وصول المساعدة الإنسانية، حيث يتسنى الوصول إلى ما يقل بقليل عن ١٠٠ في المائة من السكان المضرورين من الصراع، في حين أن الوصول إلى السكان في ولاية جنوب دارفور هو الأكثر صعوبة بسبب انعدام الأمن. ولا يتسنى الوصول إلا لنسبة ٧٠ في المائة من المتضررين.

٢٦ - وفي حين أن تقدما أُحرز في وصول المساعدة الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان في جنوب دارفور، من المرجح أن يؤدي نقص تعاون الحركة في شمال دارفور إلى فرض قيود شديدة على العمليات الإنسانية. وواصل مسؤولو الحركة المتمركزين في هذه المنطقة فرض شروط وقيود جديدة على وكالات المساعدة الإنسانية. والعواقب المأساوية لعدم قيام أطراف النزاع بتوفير حماية ودعم فعالين للعمليات الإنسانية اتضحت يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، عندما أدى انفجار لغم مضاد للدبابات زُرع حديثا إلى مقتل اثنين من موظفي المساعدة الإنسانية التابعين للمنظمة غير

الحكومية ''صندوق إنقاذ الطفولة – المملكة المتحدة''. ومنطقة ''أم برو'' هي الآن 'منطقة محظورة' بالنسبة لجميع الأنشطة الإنسانية للأمم المتحدة وصندوق إنقاذ الطفولة – المملكة المتحدة. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر أبرم موظفو الأمم المتحدة محليا اتفاقا مع الحركة في شمال دارفور بشأن ''قواعد أساسية'' لإجراءات الإبلاغ ومبادئ العمليات الإنسانية في المنطقة. إلا أن الحركة لم تقم حتى الآن بتنفيذ التفاهم الجديد. وعوضا عن ذلك، وضع قادة جيش تحرير السودان شروطا إضافية فيما يتعلق بالإبلاغ.

٢٧ - وحافظت الحكومة على امتناعها الاختياري عن فرض قيود على استيراد السلع والمعدات الإنسانية، وكذلك القيود على تأشيرات الدخول والتسجيل بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي تصل حديثا. واليوم، تم تسجيل نحو ٧٠ منظمة غير حكومية للعمل في دارفور. ويظهر ذلك في عدد موظفي المساعدة الإنسانية لعملية دارفور، حيث زاد عددهم من ٠٠٠ ٥ شخص في أيلول/سبتمبر إلى ما يتجاوز ١٠٠ ٦ شخص في ١ تشرين الأول/أكتوبر، بمن فيهم ٧٨٠ فردا من أفراد العمل الإنساني الدولي.

سابعا – عمليات العودة

٢٨ - في تقريري السابق، قلت إنه، نتيجة لاستمرار عدم اليقين إزاء الأحوال الأمنية في مناطق العودة، فإن الغالبية العظمى من المشردين داخليا لا ينوون العودة إلى قراهم في المستقبل القريب. وفي حين أن بعض المشردين داخليا قد يستجيبون لتحسن الأمن في بعض أجزاء دارفور بالعودة إلى مساكنهم، تشير المقابلات مع المشردين إلى أن مستوى الحماية والأمن لا يزال غير كاف لإقناع غالبيتهم بالمخاطرة بالعودة.

٢٩ - وفي اجتماع آلية التنفيذ المشتركة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، ادعى والي جنوب دارفور أن ما يربو على ٠٠٠ ٧٠ شخص من المشردين داخليا قد عادوا إلى مساكنهم. ويبدو هذا الرقم مرتفعا بشكل غير واقعي. وتتولى آلية تنسيق الإدارة تقدير أعداد العائدين من هؤلاء المشردين داخليا وغيرهم، وهي الآلية التي أُنشئت بموجب مذكرة التفاهم بين الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة في ٢١ آب/أغسطس، حيث تقوم بالتأكد من طوعية وملاءمة أي عودة للمشردين داخليا في منطقة درافور.

٣٠ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، كان التعاون بشأن المسائل المتصلة بالعودة بين الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة مرضيا. ومنذ إنشاء آلية تنسيق الإدارة بموجب مذكرة التفاهم، أُحرز تقدم في التوصل إلى تعاريف للملاءمة والطوعية وفي وضع إجراءات قياسية للعمل. وآلية تنسيق الإدارة مستعدة الآن للعمل في جميع أجزاء دارفور. إلا أنه،

كما يرد إيضاحه أدناه، وردت تقارير الشهر الماضي عن بعض الحوادث المثيرة للقلق التي تعرض فيها أشخاص مشردون داخليا لضغوط لإرغامهم على العودة.

ثامنا – حقوق الإنسان والحماية

٣١ – يظل انعدام الأمن الشخصي للمدنيين يمثل أكبر مصدر للمعاناة الإنسانية في دارفور. وتؤثر الحالة الأمنية على القرارات التي يتخذها المدنيون يوميا في دارفور، مثل اتخاذ قرار بالعودة إلى مساكنهم أو البقاء في المخيم، أو بشأن الهرب من مساكنهم التي توجد في قرية أو منطقة معرضة للخطر. وتستمر الهجمات وأعمال التخويف ضد المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة في ولايات دارفور الثلاث. ويستمر ورود تقارير إلى مراقبي حقوق الإنسان عن حالات الاغتصاب، والاختطاف، والإعدام الخارج عن نطاق القانون، والنهب، التي تقوم بها مليشيات الجنجويد، وترويع المشردين داخليا والمجتمعات التي تستضيفهم.

٣٢ – وفي تقريري السابق، لاحظت تصاعد مستوى السخط والغضب بين المشردين داخليا نتيجة للهجمات المستمرة بالقرب من المخيمات. ولم يقل مستوى عدم الثقة والغضب هذا خلال الفترة قيد الاستعراض. وقد ضاعف من ذلك تزايد انعدام الأمن والضغط الناجم عن استمرار تدفق الأشخاص المشردين حديثا. علاوة على ذلك، في غالبية الحالات لم تنم استجابة السلطات محليا عن وجود تفهم ورعاية حقيقيين للأشخاص المعنيين.

٣٣ – ولا تزال الشرطة لا تحظى بالثقة، خاصة في الأماكن التي يشعر فيها المدنيون بأن الشرطة غير قادرة على الاستجابة للحالات الجديدة، أو على حمايتهم من هجمات المليشيات أو حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان. علاوة على ذلك، تشير تقارير إلى أن أنشطة بعض مسؤولي الأمن في المخيمات تمثل جزءا من المشكلة. فقد اعتقل ثلاثة شيوخ في مخيم كلمة بالقرب من نيالا بجنوب دارفور في ١ تشرين الأول/أكتوبر وأفادت التقارير بأنهم عُذبوا لأنهم اعترضوا على عودة المشردين داخليا أو نقلهم إلى مخيم جديد، هو مخيم السِّريف. وأُرغم الشيوخ الثلاثة، قبل إطلاق سراحهم المشروط (اثنان يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر والآخر يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر)، على القسم بأنهم لن يفصحوا عما عانوه لأي شخص. وبصفة خاصة، طُلب إليهم عدم الإفصاح عما يحدث لأي موظف من موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية. وأُمروا بالحضور ومقابلة الشرطة المحلية مرتين أسبوعيا. ويشير ذلك إلى جهد منتظم تبذله بعض السلطات لاستخدام الترويع أو الاعتقال أو التعذيب أو الرشوة لحث المشردين داخليا على العودة أو الانتقال إلى مكان آخر.

٣٤ - وعدم وضوح الأدوار الأمنية للقوات النظامية وغير النظامية الذي ورد ذكره في الفقرة ٦ (د) يتضح أيضا في الدوريات المشتركة بين الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وفي إشراك قوات الدفاع الشعبي في تحقيقات الشرطة. ويؤدي ذلك إلى ترويع المشردين داخليا والسكان المحليين. ويعيق ذلك أيضا رصد حالة حقوق الإنسان. وينبغي للحكومة أن تقدم وصفا واضحا لولاية وهيكل الشرطة المدنية وأن تحدد بوضوح تقسيم العمل بين الشرطة والقوات الأخرى.

٣٥ - ولم تكفل السلطات في دارفور بعد وصول مراقبي حقوق الإنسان على نحو حر وغير معاق وفي حينه إلى السجون ومراكز الاحتجاز. وحتى الآن رفضت تلك السلطات السماح برصد مراكز الاحتجاز التي تسيطر عليها الاستخبارات العسكرية. ويبعث ذلك على القلق بوجه خاص، حيث تفيد التقارير باستمرار حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في تلك المراكز.

٣٦ - واتفق ممثلي الخاص مع الحكومة على تشكيل لجنة فرعية تابعة لآلية التنفيذ المشتركة لإثارة مسائل حقوق الإنسان والحماية ومتابعتها. وستتألف اللجنة الفرعية من ممثلين للأمم المتحدة والحكومة (وزارة العدل ووزارة الخارجية)، وستجتمع للمرة الأولى في بداية تشرين الثاني/نوفمبر. وقد تساعد هذه الآلية في كفالة متابعة سياسية لمسائل الحماية محليا. ويمكن لها أن تساعد أيضا في الحالات التي يتعين فيها إبلاغ الحكومة في الخرطوم بأنشطة السلطات الإقليمية والمحلية التي قد تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان والتي يتعين على الحكومة فيها اتخاذ الإجراءات الملائمة.

٣٧ - وقد أدى الصراع في دارفور إلى إيجاد ظروف تهدد سلامة ورفاه بضع مئات الآلاف من الأطفال. ويشكل الأطفال دون سن الثامنة عشرة نسبة ٥٥ إلى ٦٠ في المائة من السكان المشردين في دارفور. وعدد كبير منهم هم إما ضحايا للعنف أو تضرروا نفسيا من الأعمال العنيفة التي شهدوها. وأبلغت عدة مصادر، بما فيها لجنة الاتحاد الأفريقي لمراقبة وقف إطلاق النار، عن قيام جيش تحرير السودان بتجنيد الأطفال. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مدير إدارة التعليم في شمال دارفور أمرا إلى جميع المدرسين من كتم، وأم كدادة، ومليط، والواحة، وطويلة، وكبكابية، بالعودة إلى مدنهم. ومغادرة ١١٣ مدرسا من جملة ٣٧٥ مدرسا ستضاعف من أشكال الحرمان الخطيرة بالفعل المفروضة على الأطفال في مخيم أبو شوك. وقد دعوت الحكومة إلى بذل كل ما في وسعها لرعاية الأطفال الضعفاء وحمايتهم في المخيمات والمجتمعات المحلية وتجنب اتخاذ قرارات قد يراها المشردون داخليا نوعا من الضغط عليهم للعودة إلى مساكنهم.

٣٨ - وما فتئت وكالات الأمم المتحدة تبذل جهودها من أجل تعزيز حماية المشردين داخليا والمدنيين في دارفور. وأفضت برامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموصوفة في تقاريري السابقة إلى تدريب ٨٥٠ من أفراد الشرطة والجهاز القضائي في الفاشر ونيالا في مجال أحكام حقوق الإنسان وسيادة القانون الرئيسية المتصلة بالمدنيين. وتشمل تلك البرامج أيضا النساء والأطفال الذين تعرضوا للعنف الجنسي والعنف المرتكز على أساس نوع الجنس. ويجري وضع برامج تكميلية في المنطقة لدعم حماية ضحايا العنف الجنسي، ويشمل ذلك تزويدهم بالخدمات الطبية والقانونية والنفسية.

٣٩ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد فريق الأمم المتحدة القطري استراتيجية لحماية المدنيين في دارفور، يتمثل هدفها في الحماية عن طريق الوجود: فثمة حاجة إلى زيادة الوجود الدولي للمساعدة على منع الهجمات والتلبية الكافية لاحتياجات الأشخاص المتأثرين بالمستوى الكبير لانعدام الأمن والعنف. وتركز الاستراتيجية على إعطاء الأولوية للأنشطة في الميادين التالية: احتياجات الحماية للسكان سواء المقيمين في المخيمات أو غير المقيمين فيها، والحماية من عمليات العودة أو إعادة التوطين غير الطوعية، والاحتياجات المحددة للأطفال في دارفور، والتدابير الرامية إلى الوقاية من آثار أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي والعنف المرتكز على أساس نوع الجنس التي ما زالت مستمرة والتخفيف منها.

٤٠ - وقد ذكرت في تقريري السابق أن الأمم المتحدة ستقوم برصد أثر التدابير التي اتخذتها الحكومة مؤخرا والرامية إلى كفالة حصول ضحايا الاعتداء الجنسي على العلاج وتمكينهم من تقديم شكواهم وفقا للمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان. على أن التدابير الرسمية التي اتخذتها الحكومة في هذا الإطار لا يجري تنفيذها، حسب ما أورده مراقبو حقوق الإنسان. ورغم أن الإعلان عنها قد حصل في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٤، فهي لا تطبق من قِبَل المسؤولين على المستوى ذي الأهمية في الميدان.

تاسعا - عملية السلام بين الشمال والجنوب

٤١ - كنت في تقريري السابق قد أعربت عن القلق إزاء الطريق المسدود الذي آلت إليه عملية السلام التي تقودها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، رغم الجهود الدولية المتضافرة التي بذلها المجتمع الدولي لإعادتها إلى مسارها، بما في ذلك المساعي الحميدة التي قمت بها. ويحدوني أمل أكبر في الوقت الحالي نظرا لاستئناف العملية السياسية التي تتناول الصراع بين الجنوب والشمال وللتقدم المحرز فيها.

٤٢ - وفي الفترة من ٧ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ النائب الأول للرئيس في حكومة السودان، علي عثمان طه ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، الدكتور جون قرنق مفاوضات رفيعة المستوى في نيروبي لحل المسائل الأمنية العالقة والتخطيط لإنجاح مفاوضات السلام. وجرت المناقشات بين الطرفين في جو من الود والصراحة، وتمكنا من حل معظم المسائل العالقة فيما يخص ترتيبات وقف دائم لإطلاق النار، بما في ذلك ما يتعلق بنشر وحدات متكاملة مشتركة في شرق السودان والنهج التعاوني في التعامل مع سائر الجماعات المسلحة أثناء الفترة الانتقالية.

٤٣ - وفي الوقت ذاته، لم يتمكن الطرفان من التغلب على خلافاتهما فيما يتعلق بمسألة تمويل القوات المسلحة في جنوب السودان وتوقيت إدماج سائر الجماعات المسلحة في هياكل كل من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الفترة الانتقالية. وهاتان المسألتان لا ينبغي أن تشكلا حجر عثرة في طريق إتمام محادثات السلام، حيث أن أي تأخير في حلهما من شأنه أن يؤثر حتما في خطط الأمم المتحدة المتعلقة بالمراحل السابقة للانتشار في جنوب السودان ومناطق الصراع الثلاث. ومن ثم أناشد قيادتي الطرفين التركيز على التعجيل بإيجاد حل للمسألتين المذكورتين.

٤٤ - وقد شدد ممثلي الخاص في مناقشاته مع القائدين على ضرورة تركيز الطرفين على النتيجة النهائية. ودعاهما إلى التحلي بالشجاعة والحكمة السياسيتين ونبههما إلى ضرورة مقاومة النزعة إلى إعادة فتح باب التفاوض بشأن البروتوكولات الموقعة، أو إلى ''كسب الوقت'' أملا في تحقيق مزيد من المكاسب. وأكد له الطرفان معا في ردهما أنهما يسعيان إلى التعجيل بإنهاء المحادثات وأنهما لن يعيدا فتح باب التفاوض بشأن الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ومن بواعث الأمل أن رئيسي الوفدين قررا أيضا أن تبدأ فورا المناقشة على الصعيد التقني بشأن طرائق التنفيذ الأخرى، فضلا عن الضمانات الإقليمية والدولية.

٤٥ - وفي الفترة من ١٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى الطرفان مفاوضات على الصعيد التقني لمناقشة طرائق التنفيذ، وهي المفاوضات التي عمل خلالها الطرفان في إطار ثلاث لجان فرعية لمناقشة بروتوكول ماشاكوس وبروتوكولات تقاسم السلطة، والثروة والبروتوكول المتعلق بمناطق الصراع. ووافقت اللجنة التقنية على استئناف المفاوضات في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، إذ تعذر على الطرفين أن يقدما نصا موحدا إلى أمانة السلام في إيغاد بخصوص طرائق التنفيذ. على أن أمانة السلام في إيغاد ستواصل خلال فترة التوقف هذه، العمل بشأن المسائل التقنية. كما اتفق القائدان، نائب الرئيس طه والرئيس قرنق، على

الاجتماع في ١١ كانون الأول/ديسمبر لحل أي مسائل عالقة فيما يخص طرائق التنفيذ التي قد تطرحها اللجنة التقنية، ووضع نص اتفاق شامل للسلام في صيغته النهائية.

٤٦ - واستشار الطرفان الأمم المتحدة في جوانب مختلفة من وقف إطلاق النار، متوخيين أن تضطلع الأمم المتحدة بدور الرصد والتحقق خلال مرحلة التنفيذ. وفي نهاية المحادثات في نيروبي، أعلن الطرفان على الملأ أنهما تمكنا من معالجة وحل بعض الشواغل التي أثارتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بعناصر محددة من ذلك الدور.

عاشرا - عملية السلام المتعلقة بدارفور

٤٧ - بدأت المحادثات السياسية بين الحكومة وحركتي التمرد في دارفور في ٢٣ آب/أغسطس في أبوجا تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. وأفضت المفاوضات المتعلقة بالمسائل الإنسانية إلى اتفاق بشأن بروتوكول لتحسين الحالة الإنسانية في دارفور. بيد أن الأطراف رفضت توقيع البروتوكول ريثما يتم الاتفاق على المسائل المتبقية. وبدأت المفاوضات بشأن بروتوكول أمني، إلا أن التباين الواسع في مواقف الأطراف حال دون توصلها إلى اتفاق. وتحسُّبًا لتدخل مجلس الأمن فيما يظهر، لم تكن الحكومة على استعداد لتجاوز اتفاق نجامينا، في حين أصرت حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة على مطالب تتجاوز كثيرا ما كانت الحكومة على استعداد لقبوله. ولما كان الجانبان يتوقعان أن يتخذ مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي قرارات مهمة ذات صلة بالحالة الأمنية، فقد اختارا وقف المفاوضات في أبوجا مؤقتا واتفقا على استئنافها في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٨ - وفي الفترة الفاصلة بين جولتي محادثات أبوجا، اجتمع ممثلي الخاص بممثلي حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان وحركة العدالة والمساواة وحكومة السودان في أسمرة ونيروبي والخرطوم. وخلال هذه المحادثات، جددت الأطراف الثلاثة كافة التزامها بوقف إطلاق النار وبضرورة التوصل إلى حل سياسي للصراع في دارفور. وتسليما بالحاجة إلى تنسيق تنفيذ الالتزامات التي قطعتها الحكومة على نفسها، اجتمع ممثلي الخاص، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، بممثلي الحكومة ولجنة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الأفريقي. وأعربت الحكومة عن استعدادها للدخول في حوار مع ممثلي حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، ولجنة وقف إطلاق النار من أجل تنسيق تنفيذ التزاماتها بموجب البيان المشترك، وقراري مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤) و ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، وخطة العمل، واتفاق نجامينا. ووجه ممثلي الخاص دعوة لممثلي حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان، ولحركة العدالة والمساواة من أجل تشكيل ''آلية للتنسيق''.

وكرر هذه الدعوة أثناء اجتماعه بالوفد في أبوجا، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ووعدت الحركتان بالنظر في الدعوة، ولكنهما لم تقدما ردهما حتى الآن.

٤٩ - وشاركت بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان أيضا في اجتماع لجنة وقف إطلاق النار عُقد في نجامينا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر لمناقشة امتثال الأطراف لأحكام وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، وجددت الأطراف خلال هذا الاجتماع تأكيد الحاجة إلى إنشاء آلية في الميدان لتنسيق تنفيذ مختلف الالتزامات الأمنية لحكومة السودان. وما زالت هذه المسألة عالقة، وآمل أن تفضي المناقشات الجارية في أبوجا إلى نتيجة إيجابية في هذا الصدد.

٥٠ - واستأنفت الأطراف المحادثات في أبوجا في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وبعد حفل الافتتاح، نظم فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي حلقة عمل لفائدة الأطراف بشأن الدروس المستخلصة من عملية السلام التي ترعاها إيغاد. ومنذ حضور ممثلي الخاص افتتاح المحادثات، حث الأطراف على الاستجابة لمطلب مجلس الأمن القاضي بتوقيع البروتوكول المتعلق بتحسين الحالة الإنسانية الذي اتفقت بشأنه خلال جولة المحادثات الأولى. وشدد ممثلي الخاص أيضا في مناقشاته مع الأطراف على ضرورة إنشاء آليات في الميدان لتيسير تنفيذ ذلك البروتوكول، وتنسيق تنفيذ الالتزامات الأمنية للأطراف، والحيلولة دون وقوع انتهاكات أخرى لوقف إطلاق النار. وواصلت الأطراف مناقشة الشواغل الأمنية في إطار اللجنة الأمنية، كما شرعت في المفاوضات المتعلقة بالمسائل السياسية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأدلت الأطراف ببيانات استهلالية في الجلسة العامة، تطرقت فيها لرؤيتها للحل السياسي، وأعربت عن استعدادها للتفاوض بشأن إعلان المبادئ خلال هذه الجولة من المحادثات. وقد حثثناها على أن تناقش أيضا سبل كفالة التنفيذ التام والفوري للبروتوكول المتفق عليه بشأن تحسين الحالة الإنسانية في دارفور، سواء وُقِّع أو لم يُوقَّع.

٥١ - ولكي تفضي محادثات أبوجا إلى حل سلمي شامل للصراع في دارفور، يجب على الأطراف أن تعجل ببدء المفاوضات السياسية، مما يمكنها من التوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل العالقة الأخرى. ولن يتأتى للأطراف أن تتقبل الاختيارات الصعبة في ميادين من قبيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلا إذا تأكدت بالفعل من تلبية مطالبها السياسية ومراعاة مصالحها السياسية. وقد بدأ الصراع في دارفور بسبب عدم الاستجابة للمطالب السياسية، وليس من المحتمل أن ينتهي قبل التوصل إلى اتفاق بشأن تلك المطالب.

٥٢ - بيد أنه للتوصل إلى مثل ذلك الاتفاق الإطاري، يتعين أن تقدم جميع الأطراف رؤيتها فيما يتعلق بمستقبل السودان، وربطها باتفاق السلام الذي اقترب إكماله تحت رعاية إيغاد. إن الانتقال إلى إقامة شراكة بين الحكومة والمتمردين أمر أساسي كذلك لنجاح

المفاوضات في أبوجا. وفيما تظل الثقة بين الأطراف – في أفضل الأحوال – عند حدها الأدنى، فإنها تحتاج إلى اتخاذ قرار استراتيجي بالعمل مع بعضها بعضا من أجل تحقيق واقع جديد في دارفور. ويمكن لهذه الشراكة بقيادة الاتحاد الأفريقي ومساعدة المجتمع الدولي، أن تنهض وأن تعيد تدريجيا بناء الثقة المتصدعة بين الحكومة والحركتين المتمردتين.

٥٣ – ومع ذلك، فلكي يكون أي اتفاق، سياسيا كان أم أمنيا، ذا جدوى، يتعين على الأطراف أن تكفل قبوله من جانب جميع السكان في دارفور على تنوعهم. وأفضل ضمانة لتحقيق السلام الدائم في تلك المنطقة من السودان التي مزقها الصراع هي إصلاح النسيج الاجتماعي في دارفور وإعطاء سكانها شكلا مناسبا من الحكم والوسائل الضرورية للتنمية.

حادي عشر – الاتحاد الأفريقي

٥٤ – أصدر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، بيانا بشأن الحالة في دارفور أعلن فيه أنه سيزيد عدد أفراد بعثته في هذه المنطقة إلى ٣ ٣٢٠ فردا، وهو عدد يشمل ٢ ٣٤١ فردا عسكريا، من بينهم ٤٥٠ مراقبا وما يصل إلى ٨١٥ فردا من أفراد الشرطة المدنية. ووسّع أيضا نطاق ولاية بعثته بحيث تجاوزت اتفاق نجامينا لتشمل رصد توفير الأمن للعائدين من المشردين داخليا والتحقق منه، ورصد الجهود التي تبذلها الحكومة لنزع أسلحة المليشيات الخاضعة لسيطرتها والتحقق منها، وحماية المدنيين المعرضين لخطر وشيك والموجودين في المنطقة المجاورة مباشرة لقوات ومراقبي الاتحاد الأفريقي، مع العلم أن حماية السكان المدنيين تقع على عاتق الحكومة السودانية، وإقامة اتصالات استباقية مع الشرطة السودانية. وهذه الولاية تتوافق توافقا وثيقا مع المهام المدرجة في تقريري الأخير الذي أشرت فيه إلى أن أي قوة موسعة تابعة للاتحاد الأفريقي يتعيّن أن تكون كبيرة في حجمها ويتم نشرها بسرعة وتتمتع بولاية تتجاوز إلى حد كبير مجرد الإشراف على اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار. وفي جلسة عقدت في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أيد البرلمان السوداني نشر قوات إضافية تابعة للاتحاد الأفريقي في دارفور وأشارت الحكومة إلى أنها ستقبل بقيام بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور بالتحقق من مسألة ما إذا كان أفراد ميليشيا الجنجويد قد عيّنوا في صفوف الشرطة.

٥٥ – وأدمجت وحدة مساعدة تابعة للأمم المتحدة في أديس أبابا إدماجا كاملا في مديرية السلام والأمن التابعة للجنة الاتحاد الأفريقي وتقاسمت الأماكن مع عناصرها المعنيين مباشرة بإدارة بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور. وزودت الوحدة بخبراء فنيين في مجالات السوقيات والشرطة المدنية والعمليات. وقد شرعت هذه الوحدة، بإشراف ممثلي الخاص، في القيام بدور نشيط في دعم البعثة المعزّزة للاتحاد الأفريقي في دارفور.

٥٦ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، حددت بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان موظفين وإمدادات للدعم وزعتها على المكاتب الميدانية في الفاشر ونيالا. ونُقلت معدات إضافية جوا إلى الخرطوم ونيالا من قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في بريندیزي لإنشاء مكاتب كاملة في الفاشر ونيالا، وفي الجنينة وزالينخي في شهر كانون الأول/ديسمبر.

٥٧ - وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ انتشار بعثة الاتحاد الأفريقي، بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، بوصول نحو ٥٠ جنديا نيجيريا إلى الفاشر تلاهم نحو ١٧٠ عسكريا رواندیا في ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى زيادة العنصر العسكري الحالي للاتحاد الأفريقي ليصل إلى حوالي ٦٧٠ جنديا. ومن المرجح أن يظل الجنود الذين وصلوا حديثا في مدينة الفاشر حتى تتوفر للاتحاد الأفريقي الموارد الجوية الكافية لإعادة نشرهم في القطاعات الخارجية المعينة.

ثاني عشر - الإعداد لعملية للأمم المتحدة لدعم السلام

٥٨ - وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٧ (٢٠٠٤)، أنشأت الأمم المتحدة بعثة سياسية خاصة هي بعثة الأمم المتحدة المتقدمة في السودان. ومما ساعد على نشر هذه البعثة بشكل سريع نسبيا توقيع الحكومة السودانية على اتفاق مع الأمم المتحدة بشأن مركزها وأفرادها. لكن رغم أن رئيس الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان قد تعهد لي في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، فإن الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لم تستجب بعد لتبادل رسائل بهذا الشأن. وأحث الحركة الشعبية/الجيش الشعبي على الإسراع بالاستجابة لأنه من صالحها التعاون مع البعثة ومع الخطط الأخرى لعملية دعم السلام في جنوب البلد.

٥٩ - وقد أنشأت البعثة مكتب اتصال في نيروبي حتى تكفل حضور الأمم المتحدة بشكل مستمر في المحادثات وتوفر المشورة والخبرة في المسائل المتصلة بدور الأمم المتحدة في دعم تنفيذ اتفاق سلام شامل في المستقبل. لكن، مع اقترابنا من التوصل إلى إبرام اتفاق، لا يزال هناك كثير من الأعمال التحضيرية التي ينبغي القيام بها، لا سيما في منطقة الجنوب، وتتعلق هذه الأعمال بتوقع عودة اللاجئين والمشردين داخليا وإعادة إدماجهم ووضع برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي تقريري الصادر في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أكدت للمجلس التحديات الجسام التي تواجهها البعثة في مجال السوقيات وهي بصدد إعداد عملية لدعم السلام. وإضافة إلى هذا الجهد المتوقع، تبذل البعثة جهدا كبيرا في الأعمال المضطلع بها للتوصل إلى الاتفاق نفسه. وفي الوقت ذاته، ينكب ممثلي الخاص على تعزيز قدرته الإدارية من أجل بناء هيكل موحد وقوي للبعثة. والتطورات المذكورة أعلاه تقتضي توفير موظفين إضافيين في مختلف الميادين، بما في ذلك الشؤون المدنية والإغاثة الإنسانية

والإعلام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعودة وإعادة الإدماج، لتيسير التقدم نحو إبرام اتفاق شامل وإعداد الأمم المتحدة لتقديم دعم سريع في الميادين الحيوية حالما يتم إبرام الاتفاق.

ثالث عشر – ملاحظات ختامية

٦٠ – قلت في تقريري السابق إن شهر أيلول/سبتمبر قد ينظر إليه على أنه فترة انتقالية وأن هذا سيتوقف على الأحداث التي تقع في تشرين الأول/أكتوبر. وتجري المحادثات الآن في كرين، كينيا، بشكل جيد، وإذا ما نظر إليها بالاقتران مع نشر القوة الموسعة للاتحاد الأفريقي، يمكن القول بأن توقعاتي قد تحققت بدرجة كبيرة وبفضل دعم الشركاء. وقلت أيضا إن القوة الموسعة للاتحاد الأفريقي يتعين أن تكون كبيرة في حجمها ويتم نشرها بسرعة وتتمتع بولاية تتجاوز مجرد الإشراف على اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار. وتتوافق ولاية البعثة في دارفور توافقا وثيقا مع المهام الواردة في تقريري السابق وهناك قوات أخرى تصل إلى الميدان في هذه اللحظة. وإدراكا مني لصعوبة هذه المهام، أعرب عن شكري للاتحاد الأفريقي لاتخاذه زمام المبادرة في هذه العملية الجوهرية الطموحة.

٦١ – لكن رغم ما أحرز من تقدم في هذين المجالين، ثمة تراجع في مجالات أخرى. فهناك المزيد من الانتهاكات لوقف إطلاق النار. ويبدو إجمالا، أن العنف يتزايد وأنه يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على السكان المدنيين: من خلال التهديدات الموجهة إلى العاملين في الميدان الإنساني وكذلك من خلال تواصل الهجمات وحملات الترويع. ويتواصل شن الهجمات وتنفيذ عمليات القتل في دارفور بشكل غير مقبول.

٦٢ – ومما يعوق التقدم في تحسين الأمن في دارفور عدم تحرك الحكومة بشكل مقنع لإنهاء الإفلات من العقاب. فبدون وضع حد للإفلات من العقاب، لن تقبل أي جماعة نزع أسلحتها، وبذلك يتواصل الاقتتال. وبدون إنهاء الإفلات من العقاب، لن يتجرأ أي مشرد أو أي لاجئ على العودة إلى بيته، وبذلك يتواصل الوضع المزري في المخيمات. وبدون إنهاء الإفلات من العقاب، تزداد العصابات قوة وتهدد السكان وتعوق إيصال المعونات إلى مَن هُم في أمس الحاجة إليها بالمناطق المعزولة. ولا يمكن للحكومة أن تتذرع بتصرفات المتمردين أو أنشطة لجنة التحقيق الدولية لكيلا تتخذ أي تدابير لإنهاء الإفلات من العقاب. بل عليها أن تبني على ما قامت به من إجراءات محدودة جدا حتى الآن وتقدم برنامجا شاملا وملموسا لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات المنهجية الواسعة النطاق على مدى سنة أو أكثر.

٦٣ - ويعكس تزايد أعداد المشردين صعوبة الحماية والحالة الأمنية في دارفور. ويجب على أطراف الصراع أن ينظروا إلى هذا باعتباره رسالة واضحة تدعوها إلى السعي على وجه السرعة إلى التوصل إلى اتفاق للسلام. فعندما تُهيأ الظروف التي تحول دون المعاناة في المستقبل، قد يكون باستطاعة المشردين داخليا أن يعودوا بأعداد كبيرة إلى ديارهم بصورة طوعية كريمة. وفي غضون ذلك، تواصل الوكالات الإنسانية إحراز تقدم في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتأثرين بالصراع. وهذا التقدم لا يمكن الحفاظ عليه إلا إذا كان المانحون يستجيبون بسخاء في الوقت المناسب في جميع القطاعات الحيوية.

٦٤ - لقد أوردت في تقاريري السابقة الأسباب التي يمكن أن تجعل من نتائج عملية السلام بين الشمال والجنوب، أي السلام، ودستور جديد، وهيكل فيدرالي للدولة، والتمايز القومي، وحكومة عريضة القاعدة، نموذجا لدارفور. ويبدو أنه من الممكن جدا اكتمال هذه الجولة من المحادثات بحلول نهاية العام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل الحفاظ على هذا الزخم ويقدم الرسالة المناسبة إلى الأطراف بصوت واحد قوي. وتوجد الآن أكثر من ذي قبل حاجة ملحّة إلى الضغط بقوة على كافة الأطراف لوضع الاتفاقات في صيغتها النهائية والانتقال إلى مرحلة التنفيذ. وكما رأينا في الحالات السابقة، فإن المرحلة النهائية قد تكون أصعب المراحل إذ تظل التحديات الجديدة تظهر حتى آخر لحظة. وهذه المرحلة النهائية ينبغي الفراغ منها في آخر المطاف مع اقتراب نهاية هذه السنة التقويمية. ولا يدين المفاوضون بهذا للسكان المتأثرين بالصراع بين الشمال والجنوب فحسب، بل أيضا للسكان المقيمين في أماكن أخرى بالسودان، لا سيما في دارفور. ولذلك، فإن المفاوضين المشاركين في المحادثات بين الشمال والجنوب ينبغي أن يلتزموا بالعمل معا من أجل إيجاد حل للصراع في دارفور فور التوقيع على الاتفاق الشامل وذلك عن طريق تعزيز وتوطيد العملية السياسية التي بدأت في أبوجا على سبيل المثال.

٦٥ - وهناك عنف متزايد في دارفور، وثمة حركات جديدة تهدد السلام في كردفان والشرق والخرطوم. وهناك تردد في طاولة المفاوضات في أبوجا وانعدام للثقة وانقسام داخلي وقصور في القدرة على التفاوض، فضلا عن عدم الشعور بالطابع الملح للقضايا المطروحة. وأدعو جميع الأطراف والدول الأعضاء التي لها تأثير على الأطراف إلى عكس هذا الاتجاه الذي يبعث على القلق.

٦٦ - وقد اتخذ مجلس الأمن عددا من القرارات بشأن السودان في عام ٢٠٠٤ لسبب رئيسي هو زيادة القلق بشأن مصير السكان المدنيين. والقادة السياسيون على أي جانب كان الذين ينكرون الحقائق على الأرض ويتجاهلون مأساة الفقراء والضعفاء الذين يعيشون في

المناطق الواقعة تحت سيطرتهم والذين يعتمدون أساليب المماطلة في المفاوضات وإجراءات التنفيذ، يتصرفون بشكل غير مسؤول. ويود مجلس الأمن بحث إجراءات مبتكرة وسريعة لكفالة تنفيذ المطالبات المنصوص عليها في قراراته السابقة تنفيذا فعالا. ويوفر اجتماع مجلس الأمن المقرر عقده في نيروبي في أواسط شهر تشرين الثاني/نوفمبر فرصة كبيرة في هذا الصدد.